

التنظيم التقني للمحاسبة العمومية

يتناول هذا المحور التنظيم التقني للمحاسبة العمومية، بحيث سيتم التركيز على جانبين أولا القواعد التقنية التي تركز عليها المحاسبة العمومية ثم التطرق إلى الإطار التقني المتمثل في وصف عملية تسجيل العمليات المالية للهيئات العمومية و السجلات الممسوكة من طرف أعوان المحاسبة العمومية.

أولاً: مفهوم التنظيم التقني للمحاسبة العمومية و قواعده:

1 تعريف التنظيم التقني للمحاسبة العمومية: يعني مجموع القواعد التقنية التي تنظم المحاسبة العمومية وكذلك المستندات والسجلات التي تنظم الإطار التقني للمحاسبة العمومية وذلك عن طريق توضيح إجراءات مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية في المؤسسات العمومية. وسيتم التطرق إلى أهم السجلات المحاسبية وكذا السجلات الإحصائية والدفاتر والبطاقات المحاسبية.

2- قواعد التقنية للمحاسبة العمومية: تركز المحاسبة العمومية على نوعين من القواعد:

أ- القواعد القانونية:

تتشكل من النصوص والتشريعية والنصوص التنظيمية التي يتم إصدارها لتأطير التسيير المالي للمرفق العمومي أهمها:

-القانون 07/23 الصادر بتاريخ 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية و التسيير المالي.

- القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02/09/2018 المتعلق بقوانين المالية.

-قانون المالي السنوي الذي لا يخلو من توجيهات في هذا الصدد.

ب| القواعد التقنية:

تتكون من كل التعليمات والمذكرات والمناشير والتي تعدها كل من المديرية العامة للمحاسبة، والمديرية العامة للميزانية بهدف توجيه أعوان تنفيذ من أمرين بالصرف ومحاسبين العموميين فيما يخص المعالجة المحاسبية للعمليات المالية وكذا تحديد شكل ومضمون السندات والدفاتر وطرق مسكها، تكون هذه القواعد سجل تعديل دوريا حسب ما تقتضيه الضرورة أهمها:

- التعليمات W1 ، W2 لميزانية الولاية.

-التعليمات C1 ، C2 لميزانية البلدية.

- التعليمات الخاصة بقطاع الصحة.

- التعليمات الخاصة بميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

ثانيا: الدفاتر والسجلات المحاسبية

تمثل الدفاتر والسجلات المحاسبية الأرشيف الذي يتم فيه تسجيل وتلخيص البيانات المحاسبية، ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط المؤسسات والهيئات العمومية فإنه يجب تصميم الدفاتر والسجلات المحاسبية لتتلاءم مع هذه الخصوصية.

ويعتمد نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية والتي تعتبر المصدر الأساس للمعلومات المالية التي تتجز على أساسها القوائم المالية للدولة وهيئاتها. تتمثل في ما يلي:

- مستخرج العمليات اليومية.

- دفتر الأستاذ العام.

- سجل الحسابات العام.

- دفتر حساب الصندوق.

- ميزان الحسابات الشهري.

1. مستخرج العمليات اليومية:

وهو بمثابة دفتر اليومية العامة الذي يستعمله المحاسب العمومي من أجل قيد العمليات اليومية المثبتة في بطاقات الإيرادات وبطاقات النفقات، والتي تم تنفيذها عن طريق الحسابات المالية أو عن طريق الحسابات الوسيطة التي ليس لها أثر مالي مباشر على الموجودات المالية للخزينة العمومية.

RELEVÉ DES OPERATIONS JOURNALIERES

WILAYA DE _____ A- RECETTES
RECETTE _____

COMPTES A CREDITER	COMPTES A DEBITER			OPERATIONS D'ORDRE	TOTAUX
	100 002	100 002	520 000		
120 005					
120 006					
520 004 (520 005) (520 010)					
TOTAUX					

B- DEPENSES

2. الدفتر العام: يستعين المحاسب العمومي بالدفتر العام من أجل تدقيق الحسابات وتجميع المبالغ الدائنة والمدينة للحسابات عند نهاية كل شهر، بحيث يعتبر خلاصة شهرية عامة لمستخرج العمليات اليومية لأنه يهدف إلى:

- تسجيل المبلغ الإجمالي للعمليات من الجانب المدين والدائن.
 - يعتبر أداة للتحقق ومراقبة توازن القيود المحاسبية عن طريق المطابقة المبالغ الدائنة والمدينة.
 - أداة تساعد على إعداد سجل الحسابات العام.
- وشكله كما يلي:

GRAND LIVRE									
DEBIT					CREDIT				
DATES	ARTICLES DU JOURNAL	CONTRE-PARTIES	MONTANT DES OPERAT	TOTAUX PAR MOIS	DATES	ARTICLES DU JOURNAL	CONTRE-PARTIES	MONTANT DES OPERAT	TOTAUX PAR MOIS
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

3. سجل الحسابات العام :

يتم إعداد سجل الحسابات العام في نهاية كل شهر بناء على البيانات المسجلة في الدفتر العام من أجل تجميع المبالغ الدائنة والمدينة لكل الحسابات التي عرفت حركة خلال الشهر بهدف تحديد رصيد لكل حساب ويعتبر هذا السجل:

- أداة لمراقبة توازن الحسابات.
- مطابقة مجموع المبالغ للحسابات المدينة والدائنة.
- يعتبر خلاصة شهرية للعمليات المحاسبية.
- يسمح بتحديد رصيد كل حساب.

وشكله كما يلي:

JOURNAL GENERAL

NUMEROS DES ARTICLES	FOLIOS DES COMPTES DU GRAND LIVRE	DU _____ 19 _____	TOTALS PAR ARTICLES		CAISSE ET PORTEFEUILLE	
			DEBIT	CREDIT	RECETTES	DEPENSES

4. ميزان الحسابات الشهرية - :

يهدف هذا السجل إلى إعداد الخلاصة الشهرية للعمليات المالية التي قام بتنفيذها المحاسب العمومي خلال الشهر. وشكله كما يلي:

BALANCE GENERALE DES COMPTES DU GRAND LIVRE DES RECEVEURS DES REGIES FINANCIERES

WILAYA DE _____ MOIS: _____
RECETTE _____

COMPTES	DEBIT			CREDIT			SOLDES	
	BALANCES D'ENTREE	OPERATIONS DE LA GESTION	TOTAL COMBLE	BALANCES D'ENTREE	OPERATIONS DE LA GESTION	TOTAL COMBLE	DEBITAIRE	CREDITAIRE
Report								
TOTAUX								

COMPTES	DEBIT			CREDIT			SOLDES	
	BALANCES D'ENTREE	OPERATIONS DE LA GESTION	TOTAL COMBLE	BALANCES D'ENTREE	OPERATIONS DE LA GESTION	TOTAL COMBLE	DEBITAIRE	CREDITAIRE
TOTAUX								

FAIT A _____ LE _____

5. حساب التسيير:

يتم إعداده من طرف المحاسب العمومي ويتضمن كل القيود والمستندات المحاسبية التي قام بتنفيذها خلال السنة ، والتي تكون مرفقة بالوثائق الأصلية لإثبات العمليات المالية المقيدة في السجلات بما فيها حوالات الدفع للنفقات وأوامر تحصيل الإيرادات.

ثالثا: السجلات الإحصائية

يستعين المحاسب العمومي بمستندات ذات طابع إحصائي، تساعده على تغطية العجز في توفير البيانات المالية غير المتاحة في السجلات المحاسبية بصفة آلية، بحيث تنقسم المستندات ذات الطابع الإحصائي إلى ما يلي:

1. الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة :

تعتبر خلاصة شهرية تهدف إلى بيان المركز المالي للخزينة العمومية.

2. الوضعية الشهرية للحسابات المالية للخزينة :

تكون على شكل جدول يوضح توزيع السيولة النقدية المتاحة لدي الخزينة العمومية، وتهدف إلى متابعة تطور التدفقات النقدية الناتجة عن تنفيذ الميزانية العامة للدولة. وهناك كذلك الوضعية الشهرية والسنوية لتنفيذ ميزانية التسيير وكذا بالنسبة لميزانية التجهيز.

3 الحساب الختامي للدولة :

هو عبارة عن كشف بالاستخدامات والإيرادات الفعلية التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في كل وحدة إدارية، وما ترتب عن عملياتها المالية من فائض أو عجز بحيث نجد أن الميزانية العامة للدولة تمثل الصورة التقديرية لنشاط الدولة أما الحساب الختامي للدولة يمثل الصورة الفعلية لها.

رابعا: الدمج المركزي للمحاسبة العمومية وإجراءات إقفال وإيداع الحسابات:

1- الدمج المركزي للمحاسبة العمومية:

يتبنى نظام المحاسبة العمومية في الجزائر النظام المركزي للمحاسبة العمومية، عن طريق تنظيم مصالح الإدارة المالية للدولة بشكل يسمح بدمج وتركيز المحاسبة بصفة تدريجية وفق مرحلتين أساسيتين، في المرحلة الأولى يقوم المحاسب الثانوي عند نهاية كل شهر بإرسال جداول ميزان الحسابات إلى المحاسب الرئيس ي التابع له، وذلك بهدف مراقبة وتدقيق صحة ومشروعية القيود المحاسبية التي قام بتنفيذها مختلف المحاسبين الثانويين ودمجها إلى سجلاته المحاسبية.

وعلى هذا الأساس، يقوم أمين الخزينة الولائية بصفته المحاسب الرئيسي المكلف بدمج وتركيز محاسبة المحاسبين الثانويين الخاضعين لسلطته المحاسبية والمتواجدين في إقليم الولاية، حيث يقوم أمين الخزينة

الولاية عند نهاية كل شهر باستلام وتدقيق الخلاصة المحاسبية الشهرية لكل من أمين خزينة مابين البلديات، قابض الضرائب، قابض الجمارك، قابض أملاك الدولة، إضافة لمحاسبة الوكالات المالية أو المحاسبين المعتمدين لفائدة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

أما في المرحلة الثانية، يقوم المحاسبون الرئيسيون للدولة في نهاية كل شهر بإرسال ميزان الحسابات الخاصة بمصالحهم إلى العون المحاسبي المركزي للخبزينة العمومية، من أجل مراقبتها وتدقيقها ودمجها لإعداد الحساب الختامي العام للدولة، وفي حالة التحقق من وجود أخطاء محاسبية يعلم هذا الأخير المحاسب الرئيسي المعني بالأمر لتصحيحها في أقرب الآجال.

2- إجراءات إقفال وإيداع الحسابات:

تمتد السنة المحاسبية لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر من كل سنة، حيث يتم إيقاف تسجيل العمليات المالية للسنة من أجل إعداد حساب التسيير و إيداعه في الآجال المحددة قانونا لدى مجلس المحاسبة، والذي يشتمل على مجموع العمليات التي تم تنفيذها خلال السنة مهما كان تاريخ استحقاقها.

وفي هذا الإطار، يقوم كل محاسب رئيسي بعملية إيقاف السنة المالية وتسوية القيود المحاسبية في 31 ديسمبر من كل سنة بهدف غلق السنة المالية، حيث يتم تحديد رصيد الإقفال للحسابات المالية وإعداد ميزان الحسابات السنوي، ويتم تحميل الحساب الختامي للدولة لأي سنة مالية بالنفقات التي دفعت فعلا خلال تلك السنة والإيرادات التي قبضت خلال تلك السنة بغض النظر إذا كانت هذه النفقات والإيرادات تعود إلى السنة المالية نفسها أو سنة مالية سابقة.